

حركات التحرر
الوطني الفلسطيني:
مأزق البنية الداخلية
وتحديات إعادة البناء السياسي

إعداد:

د. احمد عبد اللّه المغربي

دكتور في القانون | محامٍ | مستشار قانوني

سلسلة الامتثال في إدارة القضايا المعاصرة المصيرية
سلسلة فكرية – تحليلية تُعالج الامتثال والحوكمة في:
الحركات، المؤسسات، القرار العام، والصراع السياسي.

حركات التحرر الوطني الفلسطيني:
مأزق البنية الداخلية وتحديات إعادة البناء السياسي

إعداد
د. أحمد عبد الله المغربي
دكتور في القانون – مستشار قانوني – محامٍ
إسطنبول، السبت 2026/6/27م

حركات التحرر الوطني الفلسطيني:
مازق البنية الداخلية وتحديات إعادة البناء السياسي
المقدمة: بين الثورة والدولة: قراءة في المأزق البنيوي لحركات التحرر الفلسطيني

"لم تكن القضية الفلسطينية يوماً مجرد صراع حدود أو نزاع سياسي عابر، بل هي امتداد لملحمة تحرر وطني مركبة تواجه واحداً من أعقد المشاريع الاستيطانية في التاريخ الحديث. وإذا كان زلزال السابع من أكتوبر قد أعاد رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة، وفرض بظلاله واقعاً ميدانياً جديداً بالدماء والتضحيات الباهظة، فإنه قد سلط ضوءاً كاشفاً — في الوقت ذاته — على الساحات الداخلية لفصائل العمل الوطني ومقاومتها. إن فحص واقع هذه الحركات اليوم يتجاوز حدود الشعارات الفوقية والخطاب الإعلامي المستهلك، لينفذ إلى عمق البنية التنظيمية وهياكلها الداخلية؛ حيث تتداخل حسابات الثورة بأعباء السلطة، وتصطدم تطلعات القواعد الشعبية والشبابية باستئثار نخب أوليغارشية* بمركزية القرار. تبحث هذه الدراسة في التشريح البنيوي لأكبر فصائل العمل الفلسطيني (فتح وحماس)، ملقية الضوء على واقع السلطات الثلاث، آليات التصعيد القيادي، والتحديات المؤسسية، وصولاً إلى صياغة ضوابط موضوعية وقنوات بديلة يستطيع من خلالها الشباب والأسرى قيادة قاطرة المستقبل نحو مشروع وطني جامع."

الحديث عن حركات التحرر الوطني الفلسطيني (خاصة فتح، حماس، الجهاد الإسلامي، والجبهات اليسارية) يتطلب تفكيك "بنية الحركة" التي تجمع بين كونها تنظيمات أيديولوجية، وميليشيات مسلحة، وسلطات حكمة بديلة (شبيهة بالدولة)، وحركات تحرر وطني تواجه احتلالاً مركباً.

بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023، دخلت هذه الحركات مرحلة تاريخية جديدة أعادت صياغة واقعها الداخلي وعلاقاتها بالخارج.

---

* **القانون الحديدي للأوليغارشية** (حكم الأقلية) هو نظرية سياسية واجتماعية تنص على أن جميع المنظمات والمؤسسات – مهما كانت ديمقراطية في بدايتها – تتطور حتمياً لتصبح خاضعة لسيطرة فئة صغيرة ونخبة بيروقراطية.

وضع هذا القانون عالم الاجتماع الإيطالي روبرت ميشيلز عام 1911 في كتابه "الأحزاب السياسية".

لماذا يحدث هذا القانون؟ (الآلية)

- **الضرورة التنظيمية:** تتطلب أي منظمة (سواء كانت حزباً سياسياً، نقابة، أو شركة) إدارة معقدة وتخصصاً لا يمكن لجميع الأعضاء القيام به.
- **الاعتماد على الخبراء:** نظراً لتعقيد الأمور، يضطر الأعضاء العاديون لتفويض السلطة واتخاذ القرار للقيادات والخبراء الذين يصبحون أكثر دراية وتفرغاً.
- **استئثار النخبة:** بمرور الوقت، يكتسب القادة مهارات، علاقات، ومميزات تجعلهم لا غنى عنهم، فيبدؤون في توجيه التنظيم لحماية مصالحهم الخاصة وامتيازاتهم بدلاً من خدمة أهداف القاعدة الشعبية.

المظاهر والنتائج

بمجرد ترسيخ هذا القانون، تظهر عدة ملامح داخل المؤسسة:

- **الانفصال عن القاعدة:** ينعزل القادة عن الأعضاء العاديين ويصنعون سياجاً يفصلهم عن الجماهير.
- **ترسيخ السلطة:** يستخدم القادة موارد التنظيم وقنواته الإعلامية لمنع أي منافسة داخلية، مما يسهل عليهم توريث النفوذ أو البقاء في مناصبهم إلى أجل غير مسمى.
- **تغير الأهداف:** يفقد التنظيم أهدافه الأساسية (التي تأسس من أجلها) ويصبح هدفه الأول والأهم هو "البقاء والاستمرار" كمنظمة.

محتويات الموضوع:

المحور الأول: 20 خلاصة ومبدأً مشتركاً لواقع الحركات التحرر الوطني الفلسطيني الآن

1. **ازدواجية الهوية (حركة أم دولة؟):** تعيش الحركات الكبرى (فتح وحماس) انفصاماً بنيوياً بين ضرورات التحرر ومقاومة الاحتلال، وبين أعباء السلطة والحكم وإدارة حياة الناس (سواء في الضفة أو غزة).
2. **شرعية البندقية مقابل شرعية الدبلوماسية:** أعاد السابع من أكتوبر فرض "شرعية المقاومة المسلحة" كعنصر تفوق وهيمنة في الشارع، على حساب "الشرعية الدولية والدبلوماسية" التي تمثلها السلطة، مما أحدث فجوة قيادية خطيرة.
3. **صنع القرار "الخارجي" و"الداخلي":** تعاني الحركات من تباين دائم في تقدير الموقف بين قيادات الخارج (السياسية/الدبلوماسية المأمونة نسبياً) وقيادات الداخل (الميدانية/العسكرية التي تعيش تحت النار)، مما يخلق خطوطاً متوازية في القرار.
4. **تعدد المرجعيات الإقليمية (الخارج):** لا توجد حركة فلسطينية مستقلة مالياً أو عسكرياً بالكامل؛ جميعها تعتمد على "محاور إقليمية" (محور المقاومة بقيادة إيران، المحور العربي التقليدي، المحور التركي القطري)، مما يجعل القرار الفلسطيني متأثراً بملفات المقايضة الإقليمية والدولية.
5. **البرجماتية تحت وطأة الوجود:** أثبتت الأحداث أن الحركات (حتى العقائدية منها كحماس) قادرة على إبداء برجماتية عالية (قبول دولة على حدود 67، التفاوض غير المباشر) عندما يتعلق الأمر بالبقاء السياسي والجسدي.

6. **التنافس الصفري على التمثيل:** يسود الحركات مبدأ "الغلبة الإقصائية"؛ فكل حركة ترى في نفسها الممثل الحقيقي والأطهر للشعب، وتحتكر مفهوم "الوطنية" أو "الدين"، مما جعل المصالحة مجرد بروتوكول ورقي.
7. **ظاهرة "الأجنحة المنفلتة":** تزايدت الفجوة بين القيادة السياسية والأجنحة العسكرية (الميدانية)، حيث أصبحت الأخيرة في كثير من الأحيان هي من يفرض الأجندة السياسية بفرض الوقائع على الأرض.
8. **عسكرة المجتمع كخيار وحيد:** تشترك الحركات في تكريس ثقافة العسكرة كأداة وحيدة للتغيير، مستغلة انسداد الأفق السياسي، مما يحول المجتمع الفتيّ في غزة والضفة إلى خزان بشري دائم للتجنيد.
9. **الانكشاف الأمني والاختراقات:** رغم القوة العسكرية، تعاني الحركات من اختراقات أمنية بنيوية وقاتلة من قبل الاستخبارات الإسرائيلية والدولية، مما أدى ويؤدي لتصفيات قيادية متلاحقة (اغتيالات الصف الأول والثاني).
10. **مركزية "الكاريزما" وغياب المؤسسة:** تدار الحركات بعقلية "الرمز" أو "القائد التاريخي" أو "المجلس الضيق جداً"، وتغيب عنها الديمقراطية الداخلية الحقيقية، مما يجعلها عرضة للتشظي فور غياب القائد.
11. **أزمة الإحلال الجيلي:** هناك صراع مكتوم بين جيل الشيوخ/الكهل المتمسك بالمناصب (خاصة في فتح ومنظمة التحرير) وجيل الشباب الميداني الذي يرى أنه يدفع الثمن ولا يحصل على القرار.
12. **التماهي مع الحاضنة الشعبية قسراً وطوعاً:** تعتمد الحركات على الشعب كـ"درع وحاضنة"، لكنها في ذات الوقت لا تمنحه حق مساءلتها عن كلفة القرارات المصيرية (مثل كلفة الحرب الباهظة).
13. **أدلجة التعليم والإعلام:** توظف الحركات كل مقدراتها ومؤسساتها لإنتاج "الإنسان المؤدلج" التابع للتنظيم، لضمان الولاء الأعمى واستمرار الضخ البشري.
14. **تسييس المال (المال التنظيمي):** المال في هذه الحركات ليس اقتصاداً وطنياً، بل أداة سيطرة؛ يُستخدم لشراء الولاءات، تأمين الأنصار، ومعاقبة المعارضين (قطع الرواتب، منع المساعدات).
15. **التناقض بين الخطاب والشعارات الفوقية والواقع:** ترفع الحركات شعارات التحرير الكامل والعودة الصارمة، لكن على طاولة المفاوضات الفعلية تتمحور المطالب حول (المعابر، الأسرى، إدخال المساعدات، البقاء في الحكم).
16. **المرونة الهيكلية (القدرة على إعادة التموضع):** تشترك في قدرتها الفائقة على الاختفاء تحت الأرض (تنظيمياً وفيزيائيا) والتحول إلى خلايا نائمة أو شبكية عند اشتداد العواصف، مما يجعل استئصالها عسكرياً بالكامل أمراً شبه مستحيل.
17. **سياسة الصبر الاستراتيجي (استثمار الوقت):** تؤمن الحركات بأن عامل الوقت يعمل لصالحها ضد مشروع الاحتلال، وتعتمد مبدأ "تراكم النقاط" وليس الضربة القاضية.
18. **العلاقات النفعية المؤقتة:** التحالفات بين الحركات (كتحالف حماس والجهاد، أو تنسيق فتح مع الجبهات) هي تحالفات مصلحية تمليها الظروف الميدانية، وتنهار فور تضارب المصالح السياسية على القيادة.
19. **الاستثمار الفصائلي في المعاناة:** تتحول معاناة الشعب (الشهداء، الجرحى، الحصار) في الخطاب الحركي إلى "رأسمال رمزي" يُستثمر سياسياً لكسب التعاطف الدولي وتأمين الدعم المالي الخارجي.

20. **غياب "المشروع الوطني الموحد"**: المبدأ الأهم والأسوأ الآن هو غياب رؤية استراتيجية جامعة يتفق عليها الجميع؛ فمشروع "أوسلو وبناء الدولة عبر التفاوض" تآكل وتدمر، ومشروع "التحرير الشامل عبر المقاومة المسلحة" يواجه كلفة إنسانية وجغرافية وجودية غير مسبوقة دون أفق سياسي واضح.

المحور الثاني: الفروق في التعامل (الحركات مع منتسبيها مقابل الحكومات مع مواطنيها الخارج)

الفرق جوهري يكمن في طبيعة "العقد" الذي يربط الطرفين:

وجه المقارنة	تعامل حركات التحرر (الفلسطينية)	تعامل حكومات الدول المستقرة
مع المنتسبين / المواطنين	**عقد عقائدي فدائي**: العلاقة تقوم على السمع والطاعة والتضحية بالنفس. الفرد مشروع شهيد لصالح الفكرة أو التنظيم. الحقوق المدنية والرفاهية مؤجلة، والمساءلة شبه منعدمة، والمعارضة خيانة.	**عقد اجتماعي وقانوني**: العلاقة تقوم على المواطنة (ضرائب مقابل خدمات وأمن). الدولة ملزمة بتوفير الصحة، التعليم، والرفاهية. للمواطن حق الانتقاد والمساءلة القانونية والدستورية.
مع الخارج والدول	**علاقة وظيفية/ ثورية**: تتعامل كـ"فاعل من غير الدول(Non-state actor) "، تبحث عن ملاذات آمنة، تمويل، وسلاح. علاقاتها براغماتية متقلبة، وقد تتدخل في شؤون الدول المضيفة أو تُستغل كأوراق ضغط إقليمية.	**علاقة ديبلوماسية وقانون دولي**: محكومة بالسيادة، المعاهدات، المصالح الاقتصادية، والاعتراف المتبادل. الدول تخضع للقرارات الدولية وتحرص على استقرار المنظومة لتجنب العقوبات.

المحور الثالث: دلالات هذه المبادئ على المستقبل (الاستمرار، الاندثار، وأفق الهدف)

بناءً على المعطيات السابقة، يمكن رسم ملامح المستقبل في ثلاث دلالات أساسية:

1. **الاستمرار وزيادة النشاط (حتمية البقاء البنيوي)**: هذه الحركات **لن تندثر** على المدى القريب أو المتوسط. السبب هو أن الاحتلال الإسرائيلي يمثل "المولد الذاتي" لوجودها؛ طالما غاب الحل العادل واستمر الاستيطان والحصار، ستبقى الحاضنة الشعبية تفرز مقاتلين ومنتسبين. حماس والجهاد ستستمران كقوة أيديولوجية وميدانية (حتى لو أُنهكت قدراتهما العسكرية)، وفتح ستظل موجودة بفضل شرعيتها الدولية وجهازها الوظيفي (السلطة).
2. **التحول الهيكلي (التشظي أو الهبوط السلس)**: الدلالات تشير إلى أن الحركات تتجه نحو "**التشظي الشبكي**". بعد اغتيال القيادات المركزية التاريخية، قد نشهد ظهور جماعات محلية مسلحة أصغر حجماً وأكثر راديكالية (مثل ظواهر "عرين الأسود" أو كتائب المخيمات في الضفة)، وهي مجموعات تتجاوز الأيديولوجيا الحركية التقليدية وتتحرك بدافع الانتقام والمقاومة الميدانية البحتة.
3. **أفق تحقيق الهدف (التحرير وبناء الدولة)**: الأفق يبدو **مسدوداً ومعقداً للغاية** بالصيغة الحالية للحركات.

❖ **السبب:** التناقض والصراع الداخلي بين الفصائل، والارتهان للمحاور الخارجية، جعل القرار الفلسطيني مشتتاً.

❖ **الخلاصة:** لن تتمكن أي حركة بمفردها (لا فتح بالسلام ولا حماس بالحرب) من تحقيق الهدف الوطني. طالما بقيت هذه الحركات تقدم "المصلحة الحركية والتنظيمية" على "المشروع الوطني الجامع"، فإن الحالة الفلسطينية ستبقى في دوامة من "إدارة الصراع" واستنزاف التضحيات، دون القدرة على فرض "حل سياسي" ينهي الاحتلال ويقيم الدولة. لإنقاذ الأفق، تشتد الحاجة التاريخية إلى إعادة بناء منظمة التحرير لتضم الجميع تحت استراتيجية موحدة تجمع بين السياسة والمقاومة الذكية.

المحور الرابع: تفكيك المشهد التشريعي والقضائي والتنفيذي داخل هذه الحركات

هنا نخص بالتحديد حركة فتح كنموذج للسلطة، وحركة حماس كنموذج لحكم غ؛ وكيف تُدار مسألة "التصعيد القيادي" والانتخابات، مع الأخذ بالاعتبار التطورات الأخيرة لانتخابات أطر حركة فتح في انتخاباتها لأخيرة (2026).

أولاً: واقع "السلطات الثلاث" داخل الحركات (شكلية المؤسسات):

في الدول المستقرة، تقوم الديمقراطية على الفصل بين السلطات. أما في بنية الحركات الفلسطينية، فالوضع يخضع لمعادلة "**المركزية المطلقة للذراع التنفيذي والأمني**".

1. السلطة التنفيذية (المكتب السياسي/ اللجنة المركزية/ الأجهزة الأمنية):

- **الواقع:** هي "السلطة المطلقة" التي تهيمن على كل شيء. في فتح، تتمثل في "اللجنة المركزية" والرئاسة، وفي حماس في "المكتب السياسي" و"قيادة القسام".
- **الفعالية:** عالية جداً لكن في اتجاه واحد: تنفيذ قرارات النواة الصلبة للقيادة، والحفاظ على بقاء التنظيم وسيطرته.
- **الشفافية:** منعدمة تقريباً. القرارات المصيرية (مثل خوض الحروب، أو توقيع الاتفاقيات السياسية، أو التعيينات الكبرى) تُطبخ في غرف مغلقة ضيقة جداً، ولا يطّلع عليها حتى الكادر الوسيط للحركات.

2. السلطة التشريعية (المجلس الثوري/ مجالس الشورى/ المجلس التشريعي المعطل):

- **الواقع:** تحولت المجالس التشريعية والشورية داخل الحركات إلى "**هيئات تصدير وتبرير**" وليس سلطات رقابة ومحاسبة.
- **الفعالية:** وظيفتها الأساسية هي إضفاء غطاء شرعي وقانوني على قرارات "المكتب السياسي" أو "اللجنة المركزية".
- **الشفافية:** تُعرض التوصيات والتقارير المالية والسياسية كحزمة واحدة يُصادق عليها بالإجماع أو بالأغلبية الساحقة دون نقاش حقيقي لـ"جدوى الفشل" أو محاسبة الفاشلين.

3. السلطة القضائية (المحاكم الحركية والقضاء العام تحت حكم الحركات):

- **الواقع:** هي الحلقة الأضعف على الإطلاق. اختيار القضاة في المحاكم الحركية أو حتى في القضاء العام (في الضفة وغزة) لا يقوم على معيار الكفاءة القانونية المستقلة، بل على "**الولاء التنظيمي الأعمى وضمان الطاعة**".
- **الوظيفة الفعلية:** القضاء هنا أداة في يد السلطة التنفيذية (الإدارة) تستخدمها لـ:
  - ❖ تصفية الخصوم السياسيين أو المعارضين داخل الحركة وإضفاء غطاء "قانوني" على فصلهم أو معاقبتهم (كما حدث في جولات الفصل التاريخية داخل فتح).
  - ❖ التصديق على القرارات والمراسيم الإدارية والأمنية لحماية النخبة الحاكمة.
  - ❖ غياب المحاسبة على قضايا الفساد المالي أو سوء استخدام السلطة طالما أن الفاسد ينتمي لـ"الدائرة المقربة" من مركز القرار.
  - ❖ لتحقيق ذلك فإن تولي القضاء في أدنى شروط المهنية، بل أحيانا لا يملك القاضي أي مهارة إجرائية لازمة لتولي القضاء، وحال وجود الذي يملك المهنية المعتبرة لذلك يتم التربص به واقصاؤه.

ثانياً: آلية "التصعيد القيادي" والانتخابات (ديمقراطية الديكور وتوريث النفوذ):

الانتخابات الأخيرة لحركة فتح (وفوز الوجوه القديمة ذاتها وأبنائهم) ليست استثناءً، بل هي "كتالوج" مكرر يُلخص أزمة الديمقراطية الداخلية في الفصائل الفلسطينية. كيف يحدث ذلك؟

- **هندسة الانتخابات (Gerrymandering):** لا توجد انتخابات مفتوحة بالمعنى الحقيقي. المؤتمرات الحركية يتم هندسة "عضويتها" مسبقاً. القيادة المتنفذة هي من تُحدد من يحق له الحضور والتصويت بناءً على تقارير الولاء، وبالتالي تكون النتيجة مضمونة قبل صناديق الاقتراع.
- **إعادة إنتاج النخبة وتكريس "الأوليغارشية" (حكم القلة):** تكلست الهرمية القيادية؛ فالوجوه التي تقود منذ عقود تعيد إنتاج نفسها عبر صفقات "التزكية" أو القوائم المغلقة المستندة إلى النفوذ المالي والأمني.
- **ظاهرة التوريث الجيلي (أبناء المسؤولين):** برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة صعود أبناء القيادات التاريخية أو المتنفذة إلى المواقع القيادية (المجلس الثوري، الوزارات، السفارات، الأمن). هذا ليس صعوداً ديمقراطياً ناتجاً عن نضال ميداني، بل هو "**توريث للمكتسبات والنفوذ**" لتأمين امتداد العائلة/ الفئة (النخبة) داخل كينونة الحركة والسلطة، مما يخلق طبقة "إقطاع سياسي" جديدة يفصلها وادٍ سحيق عن الشباب المناضل في المخيمات ونقاط التماس.
- **نموذج حماس (ديمقراطية سرية ومعقدة):** رغم أن حماس تُجري انتخابات دورية داخلية كل 4 سنوات بآليات معقدة وسرية، إلا أنها أيضاً محكومة بالتوازنات بين (الداخل، الخارج، السجون، والعسكري). في النهاية، القيادة الفعلية تظل محصورة في "النخبة العقائدية والتاريخية" المقربة من القرار المالي والعسكري، ويصعب على أي تيار إصلاحي داخلي ينبثق من الأسفل أن يغير النهج العام للحركة.

ثالثاً: التداعيات الكارثية لهذا الخلل البنيوي:

هذا الانفصام بين الشعارات الثورية والواقع الهيكلي المتآكل يقود إلى ثلاث نتائج خطيرة:

1. **انفضاض الحاضنة الشعبية وتآكل الشرعية:** عندما يرى المواطن العادي (أو الكادر الشاب المتطوع) أن القضاء لا ينصفه، وأن الانتخابات مسرحية لإعادة إنتاج نفس الوجوه وأبنائهم، يسقط "النموذج

الأخلاقي" للحركة، وتتحول في نظر الشارع من "حركة تحرر تضحي من أجل الشعب" إلى "سلطة فئوية تتربح من القضية".

2. **عقم التجديد الفكري والسياسي:** غياب الديمقراطية الحقيقية يطرد الكفاءات العقلية والأكاديمية والسياسية خارج الحركات، لأنه لا مكان للمساءلة أو النقد الإيجابي. النتيجة هي فقر مدقع في الأفكار، والاعتماد على شعارات خشبية قديمة لا تجيب على أسئلة الحاضر المعقد.
3. **مخاطر الانهيار الفوضوي عند غياب الرأس:** غياب المؤسسات القضائية والتشريعية المستقلة والفاعلة يعني أنه عند غياب القائد (الرئيس أو الأمين العام)، لن يكون هناك آلية دستورية متفق عليها لانتقال السلطة بسلاسة، مما يفتح الباب على مصراعيه للصراعات الداخلية المسلحة، الفلتان الأمني، وتدخل أجهزة المخابرات الإقليمية والدولية لرسم الخارطة القيادية القادمة.

خلاصة:

إن أزمة حركات التحرر الوطني الفلسطيني اليوم ليست فقط في مواجهة ترسانة الاحتلال، بل في "**أزمتها البنيوية الذاتية**". لقد استعارت هذه الحركات أسوأ ما في النظم السلطوية العربية (توريث النفوذ، قضائي تفصيلي، تنفيذية مطلقة، وانتخابات شكلية)، وفقدت مرونتها الثورية وأخلاقياتها التحررية، وهو ما يجعل إصلاحها من الداخل دون ضغط شعبي أو زلزال سياسي كبير أمراً في غاية الصعوبة.

المحور الخامس: مقارنة بنيوية مباشرة بين فتح وحماس

هذه المقارنة بين الحركتين (فتح وحماس) تضعنا أمام فهم "الجينات التأسيسية" التي تحرك كل فصيل، وكيف ينعكس هذا التركيب البنيوي على شكل الصراع والتنافس بينهما، ومستقبل العلاقة المثقلة بالملفات المعقدة، خاصة في عالم ما بعد السابع من أكتوبر.

نُفكك تاليا هذه المقارنة البنيوية أولاً، ثم نستشرف السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بينهما.

أولاً: مقارنة بنيوية شاملة بين فتح وحماس

البنية الداخلية لكل حركة تعكس أيديولوجيتها والبيئة التي نشأت فيها، وهو ما يفسر سلوكهما السياسي والتنظيمي:

وجه المقارنة البنيوي	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
الأيديولوجيا والفلسفة	**وطنية علمانية/ براغماتية:** تأسست كـ "جبهة عريضة" تجمع كل التيارات (يمين، يسار، متدينين) تحت سقف الهوية الوطنية الفضفاضة. مرونتها الأيديولوجية عالية جداً تصل حد السيولة.	**إسلامية أيديولوجية/ حركية:** امتداد لفكر الإخوان المسلمين. تنطلق من أيديولوجيا عقائدية صلبة (التحرير كواجب ديني)، وتجمع بين العمل الدعوي، الخيري، والعسكري.
هيكل القيادة وصنع القرار	**مركزي فردي (مؤسسات مستأنسة):** يعتمد تاريخياً على الكاريزما الفردية (عرفات ثم عباس). المؤسسات (اللجنة المركزية والمجلس الثوري) فاعلة شكلياً، لكن القرار الفعلي في يد النواة الصلبة المحيطة بالرئيس.	**شوري مؤسسي (معقد وسري):** القرار يُصنع عبر مجالس شورى منتخبة دورياً (سرياً) تمثل أربعة ساحات: (غزة، الضفة، السجون، والخارج). القيادة جماعية، وإن كان للثقل العسكري والمالي الكلمة الفصل.
العلاقة بين العسكري والسياسي	**انصهار وذوبان (أو تغييب)**:تاريخياً ذاب الجناح العسكري في الجسد الأمني للسلطة بعد أوسلو. حالياً، الأجنحة العسكرية (كتائب الأقصى) تتحرك بشكل مناطقي وشبه مستقل، دون توجيه مركزي صارم من القيادة السياسية.	**تكامل وندية (تفوق الميدان):** هناك فصل هيكلي بين كتائب القسام والمكتب السياسي، لكن الميدان العسكري بعد 7 أكتوبر أصبح هو الموجه الفعلي والمحرك للقرار السياسي للحركة، وليس العكس.
الولاء والتجنيد الداخلي	**شبكي وظيفي/ مصلحي:** يعتمد كثيراً على قدرة الحركة على توفير الوظائف، النفوذ، والرواتب عبر مظلة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. الولاء يتأثر بحجم المكتسبات.	**عقائدي تنظيمي (بيعة):** التجنيد يمر عبر محاضن تربوية ودعوية لسنوات. الولاء تنظيمي عقائدي صارم يقوم على "السمع والطاعة"، والتضحية الفردية مبررة لصالح المشروع الجماعي.
مصادر التمويل والشرعية	**أموال دولية وشرعية دبلوماسية:** تعتمد على موازنة السلطة (أموال المقاصة، المساعدات الدولية والعربية). وتستمد شرعيتها من الاعتراف الدولي بها كممثل للشعب عبر منظمة التحرير.	**محاور إقليمية وشرعية مقاومة:** تعتمد على الدعم المالي والعسكري من قوى إقليمية (إيران، شبكات التمويل الشعبي، استثمارات حركية). وتستمد شرعيتها من "بندقية المقاومة" في الشارع.

ثانياً: مستقبل العلاقة بين الفصيلين (السيناريوهات المتوقعة):

حتى عام 2026، أثبتت التجربة التاريخية أن كل جولات المصالحة (من مكة 2007 إلى بكين والجزائر وغيرها) كانت "**إدارة للانقسام" وليست إنهاءً له**"، لأن الخلاف ليس على توزيع مقاعد، بل على "**البرنامج السياسي والشرعية**". في ظل المعطيات الحالية، يتأرجح مستقبل العلاقة بين ثلاثة سيناريوهات:

السيناريو الأول: "الشراكة القسرية" تحت مظلة منظمة التحرير (الأكثر عقلانية ولكنه أكثر تعقيدا):

- **مضمونه:** رضوخ الطرفين لضغط الواقع والإنهاك الشديد. حماس تدرك أن كلفة حكم غزة منفردة بعد الدمار الهائل أصبحت مستحيلة، وفتح تدرك أن تجاوز حماس في أي ترتيبات مستقبلية (اليوم التالي للحرب) غير واقعي. يتم التوافق على دخول حماس والجهاد لمنظمة التحرير بناءً على وثيقة الوفاق الوطني (قبول دولة على حدود 67)، وتشكيل حكومة تكنوقراط (كفاءات) لإعادة إعمار غزة وتوحيد المؤسسات.
- **العقبات:** الفيتو الإسرائيلي والأمريكي الصارم على أي دور لحماس، واشتراط فتح "وحدانية السلاح وسيطرة السلطة القانونية"، وهو ما ترفضه حماس (التي تريد نموذجاً شبيهاً بحزب الله: سلطة تدير وشبكة مقاومة تحمي).

السيناريو الثاني: "التعايش الوظيفي المتوازي" (استمرار الأمر الواقع المعدل):

- **مضمونه:** بقاء الانقسام الجغرافي والسياسي مع تغيير في الأشكال. فتح تستمر في إدارة الضفة الغربية عبر السلطة برؤيتها الدبلوماسية، بينما تدير غزة هيئة محليّة أو لجنة إدارية مدعومة عربياً ودولياً لإعادة الإعمار، مع بقاء حماس كقوة نفوذ تحت الأرض أو كـ"فيتو أمني صامت".
- **العقبات:** هذا السيناريو هش جداً، ويعني استنزافاً مستمراً للقضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضية إنسانية (إغاثة وإعمار في غزة، ورواتب وتنسيق أمني في الضفة)، مما يسهل قضم ما تبقى من الأرض.

السيناريو الثالث: "الصراع الصفري المؤجل" (الصدام عند الفراغ القيادي):

- **مضمونه:** عند حدوث أي فراغ كبير في رأس الهرم القيادي الفلسطيني (مثل غياب الرئيس محمود عباس)، قد تندفع العلاقة نحو الصدام المباشر. حماس قد تحاول ملء الفراغ السياسي والشرعي مستندة لشعبيتها الكاسحة في الشارع بعد الحرب، بينما ستدافع النخبة المتنفذة في فتح والأجهزة الأمنية في الضفة عن بقائها ومكتسباتها بكل قوة، مما قد يؤدي إلى فوضى ميدانية أو تشظي الضفة إلى معازل أمنية وفصائلية.

السيناريو الأكثر قابلية للتحقق:

رغم ما أصاب حماس من إنهاك عسكري وبشري وجغرافي بسبب ما حدث في غزة بعد السابع من اكتوبر، وجزئيا في الضفة الغربية، إلا أن السيناريو الثالث: الصراع الصفري المؤجل (الصدام عند الفراغ القيادي) حال غياب الرئيس محمود عباس **هو الأكثر احتمالية. حيث إن الإنهاك الشديد الذي أصاب حركة حماس قد يدفعها ليكون خيارها الإجباري والوحيد للبقاء السياسي.**

يمكن تفكيك هذا السيناريو الذي يعد قائماً وبقوة، وكيف غيّر "الإنهاك" من شكل هذا "الصدام" المحتمل:

1. مفهوم الإنهاك: حماس أُنهكت في غزة، لكنها لم تندثر في الضفة:

- **الواقع الميداني:** صحيح أن قدرات حماس العسكرية المنظمة (كتائب القسام كجيش محلي) في قطاع غزة قد استُنزفت بشكل هائل، لكن بنية الحركة في الضفة الغربية تخضع لمعادلة مختلفة.
- **الخلايا الكامنة والشبكية:** التنظيم في الضفة لم يخض حرباً جبهوية كغزة، بل يعتمد على "الخلايا الشبكية اللامركزية" و"كتائب المخيمات". هذا النوع من التنظيم مرن جداً، ولا يحتاج إلى ترسانة صاروخية ليحدث فارقاً، بل يحتاج فقط إلى السلاح الخفيف والعبوات المحلية، وهو متوفر بكثرة.

2. غياب الرئيس عباس: لحظة كشف الحساب والشرعية المتآكلة

- **أزمة الشرعية في فتح:** النخبة المتنفذة في فتح والأجهزة الأمنية بالضفة تعاني من "فقدان الشرعية الانتخابية والشعبية" منذ سنوات. غياب الرئيس عباس (الذي يجمع في يده السلطة، المنظمة، وحركة فتح) سيخلق فراغاً دستورياً هائلاً.
- **صراع الأجنحة داخل فتح:** الخوف الأكبر ليس فقط من صدام فتح مع حماس، بل من **صدام أجنحة فتح المتنافسة فيما بينها على الخلافة.** هذا التنازع الداخلي داخل فتح سيجعل الأجهزة الأمنية ضعيفة ومشتتة، مما يمنح حماس الفرصة الذهبية للتدخل.

3. كيف ستحقق حماس هذا السيناريو رغم إنهاكها؟ (الاستراتيجية البديلة):

حماس لن تدخل هذا الصدام بصفتها "جيشاً نظامياً" يقتحم المقاطعة في رام الله، بل ستديره بالطرق الآتية:

- **التحالف مع "متمردي فتح" والجيل الشاب:** هناك تيار واسع من الكوادر الشابة في فتح (كتائب الأقصى في جنين، نابلس، وطولكرم) يشعر بالتهميش من القيادة المتنفذة في رام الله. حماس ستستغل هذا الشرخ وتتحالف ميدانياً مع هؤلاء الشباب المسلحين تحت عنوان "حماية المقاومة"، لتبدو المعركة وكأنها معركة "الشعب والمقاومة ضد سلطة التنسيق الأمني"، وليست معركة حماس ضد فتح.
- **الاستثمار في "الشعبية الرمزية":** رغم الدماء والدمار، حماس تمتلك الآن في الضفة "رأسمال رمزي" ضخم بصفتها الجهة التي تجرأت على كسر الوضع القائم. في لحظة الفراغ، ستتحرك الحاضنة الشعبية الغاضبة في الضفة لدعم أي توجه يكسر النخبة القديمة.
- **دفع الضفة نحو "التشظي والمعازل":** حماس تعلم أن السيطرة الكاملة على الضفة مستحيلة بسبب جدار الفصل والوجود العسكري الإسرائيلي المباشر. لذلك، هدفها لن يكون السيطرة، بل **حرمان النخبة المتنفذة في فتح من السيطرة الكاملة.** النتيجة ستكون تحول الضفة إلى "معازل أمنية" (كانتونات)؛ حيث تسيطر الأجهزة الأمنية على مراكز المدن الكبرى (رام الله، الخليل)، بينما تسيطر الكتائب المشتركة والشباب على المخيمات والأطراف، وهو ما يعني "الصراع الصفري المؤجل" بحد ذاته.

4. المحدد الإسرائيلي (العامل الحاسم):

لا يمكن إغفال أن إسرائيل لن تقف متفرجة؛ فهي ستتدخل فوراً وبكل قوتها لمنع حماس من ملء الفراغ في الضفة. لكن هذا التدخل الإسرائيلي لإنقاذ النخبة المتنفذة في السلطة سيعمق من أزمة هذه النخبة أخلاقياً أمام الشارع، وسيؤكد رواية حماس بأن هذه السلطة لا تحميها سوى الحراب الإسرائيلية، مما يزيد من وتيرة العنف والفوضى الميدانية.

خلاصة:

إن إنهاك حماس في غزة جعلها **أكثر راديكالية** في التفكير بملف الضفة. الحركة ترى أن بقاءها السياسي بعد التضحيات الهائلة في غزة يتطلب بالضرورة نقل المعركة أو ثقل القرار إلى الضفة الغربية عند حدوث الفراغ القيادي.

لذلك، **هذا الخيار موجود وجاهز للانفجار**؛ فالإنهاك لم يلغِ قدرة حماس على إحداث الفوضى، وتكلس القيادة المتنفذة في فتح وفر مشهد التوريث الجيلي جعل البيئة خصبة جداً لصدام صفري، قد لا ينتج عنه منتصر واضح، بل ينتج عنه "تشظٍّ وإدارة مدمرة للصراع" في الضفة.

5. إجابة مباشرة للخيار الأكثر واقعية بعيدا عن الرغائبية:

بعد التفكيك الدقيق لموازين القوى ومفهوم "الإنهاك" وحسابات النخب المتنفذة، وحال النفاذ إلى عمق الواقعية السياسية بعيداً عن الرغبات الأمنياتية، فإن الإجابة المباشرة هي:

السيناريو الثالث ("الصراع الصفري المؤجل" والممزوج بملامح من السيناريو الثاني) هو الأقوى والأكثر احتمالية للتحقق واقعياً على المدى المنظور.

نضع هذا التفضيل التحليلي في ميزان التقييم لنرى لماذا تراجعت حظوظ "الشراكة القسرية" وتقدمت احتمالات الصدام والفوضى، وذلك عبر تفكيك نقاط القوة الارتدادية لكل سيناريو:

أ. لماذا يتقدم "الصراع الصفري المؤجل" كخيار أول؟

هناك ثلاثة كوابح تمنع الحلول العقلانية وتدفع نحو هذا السيناريو الصدامي:

- **عقدة "الشرعية البديلة" بعد غياب عباس:** إن غياب الرئيس محمود عباس لن يكون مجرد غياب لشخص، بل هو انهيار لـ"السد" الذي يمسك التناقضات. في تلك اللحظة، ستجد النخبة المستأثرة في رام الله نفسها بلا غطاء شرعي شعبي، وبلا اتفاق داخلي على الخليفة. هذا الضعف البنيوي والتشتت الفتحاوي الداخلي سيسيل لعاب حماس (رغم إنهاكها) للتحرك ميدانياً وشعبياً لفرض "شرعيتها المقاوِمة" وإعادة صياغة النظام السياسي.
- **الاستحقاق الوجودي لحماس:** بعد الكلفة البشرية والجغرافية المرعبة التي دفعها قطاع غزة، لا يمكن لقيادة حماس أن تقبل بهبوط سلس مجاني يدمجها كـ"شريك صغير" أو تابع في منظمة التحرير دون ثمن استراتيجي. الحركة تحتاج لانتصار سياسي يبرر هذه الكلفة، والضفة الغربية هي الساحة الوحيدة المتاحة لتحقيق هذا التوازن.
- **تصفية الحسابات الميدانية:** الأجيال الشابة المسلحة في مخيمات الضفة (والتي لا تتلقى أوامرها من رام الله) باتت ترى في الأجهزة الأمنية والنخبة الحاكمة عائقاً مباشراً، مما يجعل الصدام الفطري والموضعي مسألة وقت عند غياب الرأس الحاكم.

ب. شكل التحقق الواقعي: "الصدام المتشظي" (الهجين بين الثالث والثاني):

الواقعية تقتضي منا أن نرى أن السيناريو الثالث لن يتحقق بشكل "حرب أهلية شاملة وكلاسيكية" (كأحداث غزة 2007)، بل سيتحقق بشكل "**صراع صفري موضعي يقود إلى تعايش وظيفي متوازٍ ومتشظٍّ:**"

- **في قطاع غز:** سيتجه الواقع نحو **السيناريو الثاني (التعايش الوظيفي المعدل)**؛ حيث تدير غزة هيئات مدنية ولجان إدارية بتمويل دولي وعربي للإعمار، بينما تتكفئ حماس عسكرياً تحت الأرض كـ"فيتو أمني صامت" لا يحكم علناً ولكنه يمنع أي طرف من تجاوز خطوطه الحمراء.

- **في الضفة الغربية:** سينفجر **السيناريو الثالث (الصدام عند الفراغ)**؛ حيث ستتشظى الضفة إلى معازل أمنية وفصائلية (كانتونات). الأجهزة الأمنية المدعومة دولياً وإسرائيلياً ستحكم قبضتها على المربعات السياسية والاقتصادية الكبرى (رام الله، روابي، أجزاء من الخليل)، بينما تتحول المخيمات والأطراف (جنين، نابلس، طولكرم) إلى مناطق نفوذ كاملة للكتائب المشتركة والجيل الشاب المدعوم بالمال والغطاء السياسي من حماس والجهاد.

ج. لماذا تراجعت حظوظ السيناريو الأول ("الشراكة القسرية")؟

رغم أن هذا السيناريو هو "الأكثر عقلانية" لإنقاذ المشروع الوطني، إلا أن احتمالية تحققه ضعيفة جداً لسببين جوهريين:

1. **الفيتو الخارجي الصارم:** إسرائيل والولايات المتحدة يملكان القدرة على خنق أي حكومة شراكة مالياً وسياسياً (عبر أموال المقاصة والمساعدات)، والنخبة المتنفذة في فتح غير مستعدة للتضحية بامتيازاتها الوجودية والمالية من أجل مغامرة شراكة مع حماس.
2. **معضلة السلاح:** الشراكة تتطلب إما "وحدانية السلاح" (وهو ما ترفضه حماس كلياً لأنه يعني تصفيتها)، أو "برنامج قتالي مشترك" (وهو ما ترفضه فتح كلياً لأنه ينهي شرعيتها الدولية وتعهداتها الأستخباراتية والأمنية).

خلاصة:

- طالما أن النخبة المتنفذة في الفصائل تصر على "الاستئثار بالقرار وتوريث المكتسبات" وتغلق أبواب التجديد الطبيعي عبر الانتخابات الشفافة والقضاء المستقل، فإنها تدفع الحالة الفلسطينية دفعاً نحو **السيناريو الثالث (الصراع الصفري المؤجل عند الفراغ).**
- الإنهاك الذي أصاب حماس قد يؤخر المعركة الشاملة، ولكنه سيجعل الصدام القادم في الضفة أكثر عنفاً وتشظياً، ليكون المآل الفعلي هو "**تفتيت مراكز القوة**" وظهور "معازل وظيفية متوازية" تدير الصراع بدلاً من حسمه، إلى أن يفرض الجيل الجديد العابر للفصائل معادلته الخاصة على الأرض.
- ومع ذلك فإن البنية الهيكلية لـ **حماس** تجعلها أكثر تماسكاً في الأزمات العسكرية وأكثر قدرة على تحمل الضربات بفضل مرونتها الشبكية وعقيدتها الصارمة، لكنها بنية "مغلقة" يصعب قبولها دولياً. في المقابل، بنية **فتح** تجعلها مقبولة دولياً ونظاماً إدارياً جاهزاً، لكن ترهلها التنظيمي واعتمادها على المال والوظيفة يجعلها "شديدة الهشاشة" أمام اختبارات الشارع والميدان.
- مستقبل العلاقة سيبقى رهينة "**من ينكسر أولاً تحت الضغط**"؛ فإما أن تتنازل حماس عن "وحدانية قرار الحرب والسلاح" وتقبل بالاندماج تحت سقف سياسي واحد، أو تتنازل فتح عن "احتكار التمثيل والقرار الدبلوماسي" وتقبل ببرنامج قتالي مشترك. وما لم يحدث هذا التنازل المتبادل، سيبقى الفصيلان يدوران في حلقة مفرغة، يدفع كفتها الشارع الفلسطيني من لحمه الحي.

المحور السادس: الضوابط الموضوعية الممكنة لضبط العلاقة المستقبلية بعد السابع من اكتوبر بين الفصيلين

من أجل الانتقال من مربع "إدارة الانقسام" والمحاصصة الفصائلية إلى وضع **ضوابط موضوعية حقيقية** لضبط العلاقة بعد زلزال السابع من أكتوبر، يجب مغادرة العقليات القديمة.

السابع من أكتوبر أثبت شيئين: أن مشروع فتح (الاستناد للشرعية الدولية وحدها دون أوراق قوة) قد وصل لطريق مسدود، وأن مشروع حماس (المقاومة المسلحة المنفردة دون حاضنة سياسية ودولية تحمي المنجز وتدير الكلفة) يواجه كلفة إنسانية وجودية.

بناءً على هذا التشخيص، هناك **خمسة (5) ضوابط موضوعية وإجرائية** يمكن أن تشكل "شبكة الأمان" للعلاقة المستقبلية:

1. ضابط "وحدانية التمثيل وشراكة القرار" (منظمة التحرير كمرجعية)

- **المبدأ:** لا بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد، ولكن ببنية جديدة.
- **الآلية الموضوعية:** دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة ليس كـ"ضيوف"، بل كجزء رئيسي من الإطار القيادي المؤقت إلى حين إجراء انتخابات (حيثما أمكن).
- **الضابط هنا:** تلتزم حماس بالبرنامج السياسي للمنظمة (الشرعية الدولية وقبول دولة على حدود 67)، وفي المقابل تلتزم فتح بإنهاء سياسة الاحتكار التاريخي للقرار وصياغة الاستراتيجية الدبلوماسية بشكل تشاركي.

---

*– ضابط "صيغة حزب الله المعدلة" مقابل "وحدانية السلاح" (تنظيم القوة): هذا التعبير يمثل "**الهندسة القانونية والأمنية**" الأكثر تعقيداً في ملف دمج الجيوش غير النظامية (كحركات المقاومة) داخل هيكل الدولة. وهو مصطلح ينتمي إلى أدبيات العلوم السياسية والأمنية التي تبحث عن صيغ وسطى للتوفيق بين "سيادة الدولة" و"حاجات المقاومة الميدانية".

نُفكك هذين المفهومين المتصادمين، وماذا يعني "الضابط" البديل بينهما بالدقة والواقعية الصارمة:

1. المفهوم الأول: "وحدانية السلاح" (النموذج الكلاسيكي للدولة)

- **المضمون:** هو المبدأ الدستوري التقليدي الذي ينص على أن **الدولة (عبر جيشها وأجهزتها الأمنية الرسمية) هي الطرف الوحيد والشرعي الذي يملك حق حيازة السلاح واستخدام القوة.**
- **موقف الفصائل منه:** ترفضه حماس وحركات المقاومة كلياً في المرحلة الحالية لسببين:
  1. غياب الدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة (فالسلطة حالياً تحت الاحتلال).
  2. اعتقادها بأن تسليم سلاحها للاحتلال أو لسلطة لا تتبنى خيار المواجهة يعني "تصفية وجودية" مجانية للمقاومة.

2. المفهوم الثاني: "صيغة حزب الله" (النموذج اللبناني)

- **المضمون:** هو النموذج القائم على "**الازدواجية الكاملة في السلاح واتخاذ القرار**". في هذا النموذج، يمتلك الحزب ترسانة عسكرية مستقلة تماماً، ويحتفظ بـ"استقلالية كاملة وغير خاضعة للمحاسبة" في قرار السلم والحرب (أي يقرر الحرب دون العودة للحكومة أو البرلمان)، بينما تكتفي الدولة بمنح هذا السلاح غطاءً شرعياً عاماً (معادلة: جيش وشعب ومقاومة).
- **موقف الطرف الآخر (فتح والمجتمع الدولي) منه:** يرفضونه كلياً في الحالة الفلسطينية؛ لأن تطبيق "نموذج حزب الله" في غزة أو الضفة يعني استحالة بناء سلطة واحدة، ويمنع أي اعتراف دولي أو تمويل لإعادة الإعمار، ويجعل قرار الشعب رهينة لتوجهات فصيل واحد أو المحور الإقليمي الداعم له.

3. الحل البديل: ضابط "صيغة حزب الله المعدلة" (تنظيم القوة)

بما أن "وحدانية السلاح" مستحيلة التنفيذ حالياً، و"صيغة حزب الله الكلاسيكية" مرفوضة ومدمرة للمشروع الوطني، ظهرت في أروقة الحوار الاستراتيجي "**صيغة حزب الله المعدلة**"، وتسمى أحياناً بـ "**تنظيم القوة**" أو "**غرفة العمليات المشتركة تحت مظلة سياسية**".

مضمون هذا الضابط يقوم على فلسفة ذكية: "**بقاء السلاح ميدانياً في يد الفصائل، مع نقل (مفتاح القرار السياسي) للسلاح إلى قيادة وطنية موحدة**".

ويمكن تفكيك هذا الضابط إجرائياً إلى أربعة أسس:

- **أولاً: وحدانية "قرار السلم والحرب":** لا يحق لحماس أو أي فصيل أن يقرر منفرداً خوض مواجهة شاملة أو توقيع هدنة طويلة. هذا القرار يصبح ملكاً حصرياً لـ (الإطار القيادي المؤقت أو حكومة الوحدة الوطنية)؛ الفصيل يمتلك السلاح، لكن "الزناد السياسي" بيد المجموع الوطني.
- **ثانياً: المأسسة واللامركزية الميدانية (نموذج الجيش الاحتياطي):** يبقى مقاتلو الفصائل وسلاحهم في معسكراتهم ومواقعهم تحت اسم "قوات الاحتياط الوطنية" أو تحت غطاء "غرفة العمليات المشتركة"، دون أن يتدخلوا نهائياً في الأمن الداخلي، أو إدارة المعابر، أو فرض الضرائب، أو السيطرة على الشارع (تفكيك المظاهر المسلحة في المدن).
- **ثالثاً: الفصل الصارم بين "السلاح" و"الحكم المدني":** تتنازل حماس كلياً عن إدارة قطاع غزة إدارياً ومالياً وخدماتياً لصالح حكومة تكنوقراط مستقلة، مقابل أن تلتزم هذه الحكومة بحماية السلاح كمقدرات دفاعية للشعب، وعدم ملاحقة عناصره، وتأمين غطاء سياسي له في المحافل الدولية كـ"حق مشروع في مقاومة الاحتلال".
- **رابعاً: مرجعية "منظمة التحرير المعاد هيكلتها":** تشكيل "مجلس دفاع أعلى" يتبع مباشرة لمنظمة التحرير (بعد دخول حماس والجهاد إليها)، يشرف هذا المجلس تنسيقياً على تطوير القدرات التسليحية وتوجيهها استراتيجياً لحماية المشروع الوطني، وليس لخدمة أجندة حزبية ضيقة.

.... **يتبع في الصفحة التالية**

2. ضابط "صيغة حزب الله المعدلة" مقابل "وحدانية السلاح" (تنظيم القوة)*:

هذه هي العقدة الأكبر، والضابط الموضوعي هنا يتطلب ابتكار نموذج فلسطيني خاص:

- **المبدأ:** الفصل بين "سلطة الحكم الإداري" و"سلاح المقاومة"، مع إيجاد رابط تنسيقي.
- **الآلية الموضوعية:** تسليم إدارة غزة والضفة بالكامل (المعابر، الأمن الداخلي، الجباية، الصحة، التعليم) **لحكومة كفاءات وطنية (تكنوقراط)** لا تخضع للمحاصصة الفصائلية.

في المقابل، لا يتم تفكيك سلاح الفصائل فوراً (لأن ذلك مستحيل عملياً في ظل استمرار الاحتلال)، بل يُوضع تحت مظلة "**إطار دفاعي وطني مشترك**" (أقرب إلى مجلس أمني أعلى يرأسه رئيس الدولة)، بحيث يصبح قرار "السلم والحرب" قراراً وطنياً جماعياً وليس قراراً فصائلياً منفرداً.

3. ضابط "استقلال القضاء والحريات" (الضمانة الداخلية):

لحماية الكادر والمواطن من تغول الأجهزة الأمنية للفصيلين في الضفة وغزة:

- **المبدأ:** تحييد القضاء والمؤسسات الرقابية عن التسييس.
- **الآلية الموضوعية:** إعادة تشكيل **مجلس القضاء الأعلى** وهيئات مكافحة الفساد من شخصيات قانونية وحقوقية مستقلة تماماً ومشهود لها بالكفاءة (خارج إطار الولاءات لفتح أو حماس)، وتفعيل قانون "استقلال القضاء". يُمنع الاعتقال السياسي كلياً، وتُحظر المحاكم العسكرية للمدنيين، ويكون القضاء هو الحكم الوحيد في النزاعات الداخلية أو الحركية التي تمس الحق العام.

4. ضابط "شفافية وحياد المال الوطني":

- **المبدأ:** إنهاء استخدام المال كأداة لشراء الولاءات أو العقاب السياسي.
- **الآلية الموضوعية:** توحيد الصناديق المالية الوطنية. موازنات إعادة الإعمار، ورواتب الموظفين في الضفة وغزة، والمساعدات الإنسانية يجب أن تمر عبر **وزارة مالية موحدة** تخضع لرقابة دولية ومحلية صارمة. يُمنع "المال التنظيمي السري" من السيطرة على المؤسسات العامة، ويتم تجريم قطع الرواتب لأسباب تتعلق بالانتماء السياسي أو الفكري.

5. ضابط "فك الارتباط مع المحاور الخارجية" (توطين القرار):

- **المبدأ:** منع تحويل الساحة الفلسطينية إلى ساحة حروب بالوكالة لصالح قوى إقليمية.
- **الآلية الموضوعية:** صياغة "ميثاق شرف وطني" ملزم لجميع الفصائل يحدد ضوابط العلاقة مع الخارج. يُسمح بالدعم المالي والسياسي غير المشروط، ولكن يُحظر على أي فصيل رهن قراره الميداني أو السياسي لأجندة (إقليمية أو دولية) تتعارض مع المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا.

الخلاصة:

ضابط **"صيغة حزب الله المعدلة"** هو محاولة لـ **"عقلنة القوة وفصلها عن السلطة"**.

إنه الحل الواقعي الوحيد لكسر الاستعصاء الراهن؛ فهو يحمي حماس من "شبح التجريد القسري من السلاح" (وهو ما لن تقبله مطلقاً)، وفي ذات الوقت يحمي السلطة والمجتمع من "شبح التغول الفصائلي على الدولة" (صيغة حزب الله).

هذا الضابط يحول السلاح من "أداة لفرض الهيمنة الحزبية بالداخل" إلى "قوة ردع وطنية تخضع للقرار السياسي الجماعي"، وهو الممر الإجباري إذا أراد الفلسطينيون الانتقال من الفوضى وتشظي الكانتونات إلى مرحلة التأسيس الحقيقي للدولة.

خلاصة

هذه الضوابط ليست "مثالية" بل هي **ممر إجباري**؛ فالسابع من أكتوبر خلق واقعاً لا يمكن فيه لفتح أن تحكم غزة على ظهر دبابة إسرائيلية، ولا يمكن لحماس أن تستمر في حكم غزة فوق ركام بائس دون أفق سياسي ومظلة دولية.

إذا لم تُترجم هذه الضوابط إلى "اتفاق إطار" ملزم برعاية عربية ودولية ضامنة، فإن البديل الموضوعي هو التآكل التدريجي للقضية، وتعمق الانفصال بين الضفة وغزة، وظهور تشكيلات مسلحة جديدة وأكثر عنفاً وتشتتاً لا تسيطر عليها حماس ولا فتح.

المحور السابع: كيفية تشكيل حكومة التكنوقراط المقترحة لغزة والضفة دون إثارة فيتو دولي

لتحقيق هذا السيناريو المعقد والخروج من عنق الزجاجة، يجب أن نفهم أولاً المعادلة الصعبة: كيف نُشكل حكومة تدير الأرض وتُعيد الإعمار (بموافقة وتسهيل من حماس وفتح)، وفي نفس الوقت لا تمنح المجتمع الدولي (خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) الذريعة لفرض فيتو أو حصار مالي عليها؟

تفكيك هذه المعضلة بعد السابع من أكتوبر يتطلب **آليات عملية وإجرائية صارمة** تبتعد عن الشعارات وتلعب في مساحات القانون الدولي والدبلوماسية الذكية، وذلك عبر الخطوات الآتية:

1. آلية "المرجعية غير المباشرة" (شرعية منظمة التحرير):

- **الإجراء:** لا يتم تشكيل الحكومة عبر حوار فصائلي مباشر ومحاصصة علنية (لأن ذلك سيعني فوراً تصنيفها دولياً كـ"حكومة مدعومة من حماس").
- **الآلية:** يصدر رئيس السلطة الفلسطينية (باعتباره رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المعترف بها دولياً) مرسوماً رئاسياً بتكليف شخصية اقتصادية أو دبلوماسية مستقلة ومقبولة عالمياً (مثل شخصيات على طراز سلام فياض، أو محمد مصطفى، أو قامات شبيهة تحظى باحترام المؤسسات الدولية) لتشكيل "حكومة إنقاذ وطني".
- **الضابط:** تمنح الفصائل (بما فيها حماس) "تفويضاً صامتاً" أو موافقة خلف الكواليس على الأسماء، دون أن تتدخل في فرض أي كادر فصائلي علني داخل التشكيلة الوزارية.

2. معيار "التكنوقراط الصارم" (شخصيات فوق الشبهات السياسية):

- **الإجراء:** اختيار الوزراء بناءً على معايير مهنية وأكاديمية بحتة (الكفاءة والخبرة الدولية)، وليس الولاء الحزبي.
- **الآلية:** يتم اختيار شخصيات لإدارة الوزارات الحيوية (المالية، الخارجية، الصحة، التعليم، الإسكان) من خبراء فلسطينيين عملوا في مؤسسات دولية (مثل البنك الدولي، الأمم المتحدة، أو جامعات عالمية). هذا الاختيار يُجرد الأطراف الدولية من حجة "التمويل غير المباشر للإرهاب"، ويجعل القنوات المالية الدولية تتدفق بسلاسة نحو خزينة السلطة الموحدة.

3. برنامج سياسي مستند إلى "الشرعية الدولية" (صياغة ذكية):

- **الإجراء:** لتجنب الفيتو الأمريكي والشروط التعجيزية للرباعية الدولية، يجب أن يكون البرنامج السياسي للحكومة برنامجاً "**إدارياً وخدماتياً**" وليس أيديولوجياً.

- **الآلية:** تلتزم الحكومة في كتاب تكليفها العلني بـ:
  - ❖ احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية.
  - ❖ التركيز على المهام الإنسانية والإدارية (إعادة الإعمار، دمج المؤسسات بين الضفة وغزة، توحيد القوانين، والتحضير للانتخابات العامة).
- هذه الصيغة تعفي حماس كحركة من "الاعتراف بإسرائيل" (وهو ما ترفضه عقائدياً)، وتسمح في ذات الوقت للحكومة بالعمل دولياً لأنها حكومة "إنفاذ التزامات" وليست حكومة "تنظير سياسي".

4. صيغة "الشرطة المدنية" لإدارة الأمن الداخلي:

السيادة الأمنية في غزة هي العقدة الأكبر. لتفكيكها دون صدام مسلّح:

- **الإجراء:** عزل ملف الأمن الداخلي والجنائي والمدني عن ملف "السلاح العسكري والمقاومة".
- **الآلية:** يتم دمج وإعادة هيكلة جهاز "**الشرطة المدنية والدفاع المدني**" في قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة وزير داخلية مستقل (تكنوقراط). تتشكل القوة الأمنية في غزة من خليط من جهاز الشرطة الحالي (التابع لحماس) وعناصر الشرطة القديمة (التابعة للسلطة)، لتعمل كقوة شرطية زرقاء بملابس مدنية، مسؤولة حصراً عن إنفاذ القانون، تأمين المعابر، وحماية قوافل المساعدات ومشاريع الإعمار، بينما ينسحب الجناح العسكري (القسام) إلى الظل تماماً ولا يتدخل في الحياة المدنية.

5. الصناديق الائتمانية المستقلة (الشفافية المالية المطلقة):

- **الإجراء:** طمأنة المانحين الدوليين (أمريكا، الاتحاد الأوروبي، دول الخليج) بأن أموال الإعمار لن تذهب لجيوب الفصائل أو لبناء تحصينات عسكرية.
- **الآلية:** إنشاء "**صندوق ائتماني دولي لإعادة إعمار غزة**" (Multi-Donor Trust Fund) يُدار بالإشراف المباشر من البنك الدولي أو الأمم المتحدة، بالتنسيق مع وزارة المالية الفلسطينية الموحدة. كل دولار يدخل يُرصد إلكترونياً وبشفافية، وتخضع المشاريع لشركات تدقيق مالي دولية مستقلة.

خلاصة:

هذا النموذج (حكومة تكنوقراط بمرجعية المنظمة وتفويض الفصائل) هو **الصيغة الوحيدة الممكنة عالمياً وسياسياً** في الوقت الحالي. نجاح هذه الآلية لا يتوقف على موافقة المجتمع الدولي فحسب، بل على "**نضج الفصيلين الكبار**"؛ يجب على فتح أن تقبل بأن هذه الحكومة ليست أداة لإقصاء حماس واستعادة السيطرة الأمنية البوليسية على غزة، ويجب على حماس أن تقبل بأن تراجعها خطوة إلى الوراء في الجانب الإداري والمدني هو طوق النجاة الوحيد لمنع تصفية القضية وإنقاذ الحاضنة الشعبية المثقلة بالآلام من كارثة الجوع والتشرد.

المحور الثامن: دور الشباب والاسرى في بناء مستقبل حركات التحرر الوطني الفلسطيني، وكيف يحققونه في ضوء معطيات استئثار اقلية على القرار في الفصائل بشكل عام.

الشباب والأسرى يمثلون تاريخياً "**العمود الفقري الأخلاقي والقتالي**" لحركات التحرر الفلسطيني. فالأسرى هم الطبقة الرمزية الأكثر طهارة والمسورة بالإجماع الوطني، والشباب هم الوقود الميداني والخزان البشري الذي يحمل الأفكار ويترجمها إلى فعل على الأرض.

لكن المفارقة المأساوية اليوم، هي أن هاتين الكتلتين — الأسرى في السجون والشباب في الميدان والمخيمات — هما الأكثر دفعاً للأثمان (من أعمارهم ودماءهم)، في حين تستأثر أقلية "أوليغارشية" (نخبة كبار السن وأصحاب المصالح والمال التنظيمي) بصناعة القرار السياسي والدبلوماسي من الغرف المغلقة.

فكيف يمكن للشباب والأسرى صياغة دور حقيقي لكسر هذا التكلس، وبناء مستقبل الحركات؟

أولاً: دور الأسرى (الشرعية الرمزية ووحدة الفكر):

أ. للأسرى دور بنيوي خطير لا تملكه أي قيادة في الخارج أو في المقرات الفارهة، ويتحقق عبر ثلاثة أبعاد:

1. **صياغة المرجعيات الفكرية والسياسية:** الأسرى هم الوحيدون القادرون على إنتاج وثائق سياسية عابرة للانقسام تفرض نفسها قسراً على القيادات المتنفذة. (كما حدث تاريخياً في "وثيقة الأسرى للوفاق الوطني" عام 2006). السجن يوفر مساحة من الحوار الفكري والتجريد السياسي بعيداً عن حسابات المصالح اليومية والمالية التي تفسد السياسيين في الخارج.
2. **القيادة المعنوية والبديلة:** يمتلك القادة الأسرى (من مختلف الفصائل) شعبية جارفة داخل الشارع تتجاوز القيادات التقليدية. هذه "الشرعية الاعتقالية" تجعلهم الخلفاء الطبيعيين والوحيدين القادرين على إعادة لَمّ شتات الحركات (مثل مروان البرغوثي في فتح، أو قادة النخبة التنفيذية والعسكرية لحماس والجهاد والشعبية في السجون).
3. **تجسير الهوة الفصائلية:** تعيش القيادات الشابة والوسيطة للأسرى حالة من "الوحدة الميدانية" داخل المعتقلات لا يعرفها القادة في الخارج. هذا التلاحم اليومي يُنتج جيلاً من القادة يؤمن بالعمل المشترك، بعيداً عن الصراعات الصفرية على النفوذ والتمثيل.
4. **إنتاج وثائق الإجماع الوطني:** كما حدث في "وثيقة الأسرى للوفاق الوطني" عام 2006، يمتلك الأسرى القدرة على صياغة برامج سياسية توحد الشارع وتتجاوز صراعات القيادات المتنفذة.
5. **كسر الجمود الأيديولوجي:** الحركة الأسيرة داخل السجون تعيش حالة "انصهار يومي" واحتكاك مباشر بين أبناء فتح وحماس والجهاد واليسار، مما يجعلهم أكثر قدرة على فهم لغة المشترك الوطني بعيداً عن حسابات المكاسب الفصائلية في الخارج.

ب. كيف يحققونه في ضوء استئثار الأقلية؟

تستغل القيادات المتنفذة الأسرى كـ"رموز وشعارات" في الخطابات، لكنها تغيب صوتهم السياسي. ولتجاوز ذلك، يتجه الأسرى نحو:

- **تصدير قيادات شابة من السجون:** الاعتماد على الرموز القيادية داخل السجون (مثل مروان البرغوثي، وأحمد سادات، وقادة الحركة الأسيرة من مختلف الفصائل) كبدائل شرعية جاهزة لملء أي فراغ قيادي قادم، والضغط بملف "الأسرى المحررين" في أي صفقة تبادل ليكونوا هم النواة الصلبة لإعادة بناء التنظيمات ميدانياً.
- **تفعيل "برلمانات السجون" كمرجعية فكرية:** تحويل السجون إلى "أكاديميات فكرية" تنتج كوادر واعية سياسياً وقانونياً، تخرج إلى الشارع لتشكل تياراً عاصياً على الاستقطاب والتوريث النفوذي.

ثانياً: دور الشباب (الديناميكية الميدانية وفرض الوقائع):

أ. الشباب هم القوة الحيوية التي تملك "أوراق القوة الفوق أرضية"، ويتحقق دورهم من خلال:

1. **الابتكار الميداني الشبكي (تجاوز الهياكل الهرمية):** في ظل تكلس القيادات، بات الشباب يتجهون نحو "العسكرة والنضال الشبكي العابر للفصائل" (مثل كتيبة جنين، عرين الأسود، والتشكيلات المحلية). هذه الظواهر هي اختراع شبابي بامتياز، تمردت عملياً على ترهل التنظيمات المركزية وفرضت معادلات ميدانية أجبرت القيادات التقليدية على تبنيها أو دعمها مالياً للحفاظ على ماء وجهها.
2. **الريادة الرقمية والإعلامية:** الشباب هم من يديرون معركة الرواية والوعي عالمياً ومحلياً بعد 7 أكتوبر. هذا السلاح الإعلامي والرقمي المستقل عن ماكينات الإعلام الحزبي الرسمي يمنح الشباب قوة ضغط هائلة لتعرية الفساد البنيوي والقصور السياسي لقياداتهم.
3. **الضغط النقابي والمجتمعي:** من خلال الجامعات، النقابات، والاتحادات الطلابية (التي لا تزال تمثل المساحة شبه الوحيدة للانتخابات الحقيقية)، يستطيع الشباب خلق كتل ضغط حركية داخلية تطالب بالإصلاح وتكافح التوريث الجيلي والمحسوبية.
4. **تجديد أدوات النضال:** الشباب هم الأقدر على دمج التكنولوجيا، والعمل الرقمي، وحروب الرواية (Media Warfare) مع العمل الميداني، وتجاوز الخطاب الخشبي التقليدي للفصائل.
5. **تجاوز الانقسام السيكولوجي:** الجيل الشاب الحالي لم يعايش أحداث الانقسام عام 2007 كفاعل سياسي، بل ورث كوارثه، ولذلك لديه نزعة قوية لتجاوز العقدة الفصائلية والعمل المشترك في الميدان.

ثالثاً: كيف يحققون هذا الدور في ضوء استئثار الأقلية؟ (آليات الاختراق)

لكسر احتكار الأقلية المتنفذة، لا ينتظر الشباب والأسرى "منحة" ديمقراطية من القيادة، بل ينتزعون دورهم عبر الآليات الموضوعية التالية:

1. **تحالف "الداخل–الداخل" (الأسرى والميدان):** أقوى معادلة لكسر النخبة المتكلسة هي التماهي الكامل بين مطالب الأسرى وحراك الشباب في الشارع. عندما يتبنى الشباب الميداني أسماء قادة أسرى كممثلين شرعيين لهم ويقاطعون رموز النخبة الإقطاعية، يجرّدون القيادة المتنفذة من شرعيتها الشعبية ويجبرونها على التراجع.
2. **الانتقال من "التنظيم الهرمي" إلى "الفعل الشبكي":** على الشباب ألا يستهلكوا طاقاتهم في محاولة تسلق السلم التنظيمي العقيم والمغلق بالمحسوبيات. البديل هو فرض الوقائع من الأسفل إلى الأعلى (Bottom–Up)؛ أي إنشاء مبادرات، وتكتلات، ومجموعات ضغط ميدانية وفكرية مستقلة تفرض أجندتها على الحركة من الخارج، فتصبح القيادة مضطرة للتعامل معهم كقوة أمر واقع وليس كـ "رعايا" في التنظيم.
3. **نزع شرعية "التوريث السياسي":** المواجهة العلنية والمقاطعة المجتمعية والسياسية لظاهرة توريث أبناء القيادات. يجب على الكوادر الشابة في الفصائل فضح آليات التعيين القائمة على القرابة والولاء الشخصي بدلاً من الكفاءة والنضال الميداني، وتحويل هذا الملف إلى قضية رأي عام داخل كينونة الفصيل نفسه.
4. **الاستثمار في "لحظة الفراغ القيادي الحتمي":** البيولوجيا (عامل السن) تعمل لصالح الشباب والأسرى. النخبة المستأثرة بالقرار تعيش في مراحلها العمرية والسياسية الأخيرة. الضابط الحقيقي للشباب هو **الجهوزية التنظيمية والفكرية** لإدارة "اليوم التالي" لغياب هذه الرموز المتكلسة، بحيث لا يسمحون

للمنظومة الأمنية أو المال التنظيمي بإعادة إنتاج نفس الوجوه، بل يتقدمون لملء الفراغ ببرامج وطنية ديمقراطية وجامعة.

5. **"التشكيلات العابرة للفصائل" (المقاومة الشبكية اللامركزية):** برز هذا المسار بوضوح في الضفة الغربية (كتائب المخيمات، مجموعات المقاومة المحلية). الشباب في هذه المجموعات ينتمون اسمياً لفصائل مختلفة (فتح، حماس، جهاد)، لكنهم ميدانياً يرفضون توجيهات القيادات السياسية التقليدية ويتوحدون في خندق واحد تحت مسمى "المقاومة الفطرية". هم يفرضون واقعاً ميدانياً يجبر القيادات المتنفذة على تبنيهم مالياً أو معنوياً، بدلاً من أن يقادوا هم من الأعلى.
6. **"المجتمع المدني الرقمي والحراكات المستقلة":** تأسيس حراكات شبابية نقابية، طلابية، وافتراضية خارج عباءة الفصائل (حراكات ضد الفساد، حراكات للمطالبة بالانتخابات). هؤلاء يستخدمون أدوات "الضغط الناعم" والتعبئة الشعبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي لكشف عيوب الأوليغارشية الحاكمة وعزلها شعبياً.
7. **"الاختراق الصامت للأطر الوسيطة":** الوصول إلى قيادة النقابات المهنية، مجالس الطلبة في الجامعات، والبلديات. هذه المنصات تُوفر للشباب شرعية انتخابية حقيقية ومباشرة من الشارع، مما يمنحهم وزناً سياسياً يضطر القيادة المتكلسة للاعتراف به ومحاورته.

معوقات وتحديات تواجه الشباب والأسرى:

1. **التحالف الأمني والمالي للأقلية المتنفذة:** تمتلك النخبة الحاكمة في الفصائل سلطة "المال والتنسيق الأمني أو السيطرة العسكرية"، وتستخدمها لمعاقبة أي كادر شاب يحاول التمرد أو الإصلاح (عبر قطع الراتب، الفصل التنظيمي، أو التهميش).
2. **عزل الأسرى وتغييبهم الجسدي:** يستغل الاحتلال غياب الأسرى خلف القضبان لقطع تواصلهم مع الشارع، وتتواطأ أحياناً حسابات القيادات المتنفذة مع هذا الغياب للحفاظ على كراسيهم.

الخلاصة:

إن مستقبل حركات التحرر الوطني الفلسطيني مرهون بقابلية "الدم الجديد" على التمرد الإيجابي البنيوي. الأقلية المستأثرة بالقرار تملك المال والأمن الدبلوماسي، لكنها لا تملك الشارع ولا تملك المستقبل. إذا استطاع الشباب تفكيك العقدة الفصائلية، مستندين إلى الطهرانية الأخلاقية للحركة الأسيرة، فإنهم لن يقودوا إصلاح الحركات فحسب، بل سيعيدون صياغة المشروع الوطني الفلسطيني بأكمله ليتناسب مع تضحيات هذا الشعب ومرحلة ما بعد السابع من أكتوبر.

المحور التاسع: "الفلسفة السياسية والقانونية" لعمل حركات التحرر

هذا العنوان يطرح التساؤل الجوهري حول "الملكية والمشروعية": من يملك الثورة؟ ومن يمنح الصك للتحدث باسم دماء الشهداء وآلام المشردين؟

نقسم هذه المسألة العميقة من خلال الإجابة على نقاط الأربعة بدقة وواقعية:

النقطة الأولى: ملكية الحركات (لمن تعود المقاومة؟):

1. **الحركات ملك للشعب وليست ملكاً للتنظيم:** حركات التحرر الوطني — من الناحية الدستورية والأخلاقية — هي مجرد **"أدوات وظيفية"** أفرزها الشعب لانتزاع حقوقه السليبة. البندقية، والشعار، والتمويل، والشرعية الدولية لا قيمة لها ولا وجود بدون الحاضنة الشعبية التي تدفع الثمن من لحمها الحي، وعمر أطفالها، وبيوتها المهدمة.
2. **ماذا يعني هذا؟ (الآثار القانونية والأخلاقية):**

- ❖ **انتهاء احتكار التحدث باسم الشعب:** لا يحق لأي مكتب سياسي أو لجنة مركزية أن تصادر قرار السلم والحرب، أو توقع اتفاقيات مصيرية، أو ترهن مستقبل أجيال، دون آلية تفويض حقيقية من الشعب.
- ❖ **التنظيم وسيلة وليس غاية:** تحول الحركات إلى "أصنام تنظيمية" تُقدس بقاء الحزب ومكتسبات قيادته على حساب مصالح الشعب العليا هو انحراف بنيوي يُسقط عنها صفة "حركة تحرر" ويحولها إلى "سلطة أمر واقع فئوية".

النقطة الثانية: شبكة الالتزامات المتبادلة:

عندما ندرك أن الشعب هو المالك الأصلي، تتشكل شبكة من الالتزامات الصارمة:

1. بين الحركات والشعب:

- **التزام الحركة:** حماية الحاضنة الشعبية، تقليل كلفة المواجهة بقرارات استراتيجية مدروسة، الشفافية المطلقة، وتقديم الخدمات وتأمين سبل العيش طالما أنها تصدت للحكم.
- **التزام الشعب:** الإسناد المعنوي والميداني، الحفاظ على السلم الأهلي، ورفض التساوق مع مشاريع الاحتلال لتصفية المقاومة.

2. بين الحركات فيما بينها (العلاقات البينية):

- **الالتزام:** حظر الاقتتال الداخلي (الدم الفلسطيني خط أحمر)، التنسيق الميداني والسياسي، وعدم احتكار التمثيل الوطني، واحترام التعددية السياسية داخل الصف الواحد بدلاً من سياسة الإقصاء والغلبة.

3. بين الحركات والدول (العمق الإقليمي والدولي):

- **التزام الحركات:** احترام سيادة الدول المضيفة، عدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض تحويل القضية إلى ورقة مساومة لصالح محاور إقليمية.
- **التزام الدول:** تقديم الدعم (السياسي، المالي، الإنساني) استناداً إلى الواجب الأخلاقي والقانون الدولي الداعم لحق الشعوب في تقرير مصيرها، دون اشتراط ارتهان القرار الفلسطيني المستقل.

النقطة الثالثة: كيف يمكن تأدية هذه الالتزامات واقعياً؟:

تأدية هذه الالتزامات لا تتم بالنيات الحسنة، بل عبر آليات إجرائية مؤسسية:

- **مأسسة القرار الوطني:** دمج كافة الفصائل تحت مظلة **منظمة التحرير الفلسطينية** بعد إعادة هيكلتها، لتصبح هي "البرلمان" والـ"حكومة" الموحدة التي تقرر بشكل جماعي.
- **الفصل الصارم بين الفصائلي والوطني:** أن ترفع الفصائل يدها عن إدارة المؤسسات المدنية والخدماتية والمالية (الوزارات، البلديات، المعابر) وتركها لحكومة تكنوقراط مستقلة، لتتفرغ الحركات لدورها النضالي أو السياسي العام.

النقطة الرابعة: هل يمكن إيجاد "جهة رقابة ومحاسبة" متفق عليها؟

هنا العقبة الكبرى في علم السياسة: **من يراقب من لا يخضع لدولة؟ (Who guards the guardians?)** في ظل غياب دولة مستقلة ذات سيادة كاملة ودستور نافذ، يصعب إيجاد "جهاز قضائي تقليدي" يحاسب الفصائل. ومع ذلك، هناك **ثلاث آليات بديلة وممكنة** لخلق جهة رقابية:

1. "المجلس الوطني الأعلى للمحاسبة والرقابة" (الخيار الداخلي الأفضل):

- **التشكيل:** هيئة مستقلة تماماً ومحصنة تُشكل بالتوافق الوطني، وتضم: قامات قانونية وقضاة مستقلين، ممثلين عن الحركة الأسيرة (نظراً لشرعيتهم الأخلاقية العالية)، وشخصيات من كبار الأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والنقابات في الداخل والشتات.
- **الصلاحيات:** تملك هذه الهيئة سلطة الرقابة على ميزانيات الفصائل (العلنية)، والتحقيق في تجاوزات حقوق الإنسان، وتلقي شكاوى الكوادر والمواطنين ضد تغول الأجهزة الأمنية للفصائل، وتصدر أحكاماً وتوصيات ملزمة وطنياً وأخلاقياً، ويُعد من يرفضها "خارجاً عن الإجماع الوطني".

2. "صندوق التمويل الموحد والرقابة المالية" (الرقابة عبر المال):

- **الآلية:** ربط المحاسبة بـ"شريان الحياة"؛ بحيث تُنشأ آلية مالية موحدة برعاية عربية ودولية ضامنة، تمر عبرها كافة أموال الدعم والإعمار والرواتب. أي فصيل أو جهاز أمني يتجاوز الحريات، أو يمارس الفساد والتوريث النفوذي، أو يخرق الاتفاقيات البينية، يُقطع عنه المد المالي بقرار من لجنة الرقابة المشتركة.

3. "قوة الشارع الرقمي والتشكيلات الشبابية" (الرقابة الشعبية الفطرية):

- **الآلية:** في عصر السماوات المفتوحة والإعلام الرقمي، تحول الشارع والشباب إلى "محكمة عليا صامتة". الحراكات النقابية والطلابية وشبكات التواصل قادرة على ممارسة "الرقابة الشعبية" عبر كشف الفساد، وتعرية التجاوزات، ومقاطعة المؤتمرات الصورية. هذا الضغط الشعبي يمثل "قوة ناعمة" تخشاها القيادات لأنها تجفف شرعيتها وحاضنتها البشريّة.

خلاصة:

- إن غياب آليات الرقابة والمحاسبة هو الذي سمح لنخب الفصائل بتبني "الهوية السائلة"؛ يهربون من محاسبة "الدولة" بحجة أنهم "ثورة"، ويهربون من تقشف وزهد "الثورة" بامتيازات "الدولة".
- إن إيجاد **مجلس وطني للرقابة والمحاسبة** تقوده شخصيات قانونية مستقلة وبإسناد من الحركة الأسيرة والجيل الشاب، ليس مجرد خيار تنظيمي، بل هو الأداة الوحيدة لمنع تحول حركات التحرر إلى إقطاعيات سياسية، وهو الضامن الوحيد لإعادة "ملكية الثورة" إلى صاحبها الشرعي والأصيل: **الشعب الفلسطيني.**

- لن يستطيع الشباب والأسرى فرض رؤيتهم لمستقبل حركات التحرر من خلال "انتظار دورهم" في طابور الترقية الحزبية التقليدية؛ لأن قواعد اللعبة تم تصميمها لمنعهم.
- طريقهم الوحيد هو **"فرض الوقائع من الأسفل إلى الأعلى" (Bottom–Up) **. الأسرى عبر صياغة المبادئ الأخلاقية والبرامج السياسية الموحدة، والشباب عبر قيادة الميدان (عسكرياً وشعبياً ونقابياً) بشكل شبكي مستقل يجاوز الهياكل الهرمية المتآكلة. عندما تدرك الأقلية المستأثرة بالقرار أن قواعدها الشعبية والميدانية باتت تتحرك بشكل مستقل، ستجبر قسراً على فتح أبواب صناعة القرار أو مواجهة الاندثار الفعلي أمام جيل جديد يصنع أدواته بنفسه.

المحور العاشر: إشكالية ازدواجية الخطاب: دولة – حركة

الخطاب التائه داخل حركات التحرر الوطني هو: هل نتصرف كدولة؟ أم نتصرف كتنظيم حركي ثوري؟

هذه "الازدواجية النفعية" أو "**الهوية السائلة**" (Fluid Identity) حيلة مفضلة للنخب القيادية المتكلسة؛ فإذا سُوِّروا بالمساءلة والمحاسبة عن الفشل أو الفساد، تحججوا بـ "نحن حركة تحرّر ثورية تحت النار، والمساءلة تخدم العدو وتشق الصف"، وإذا استقرت لهم العوائد، والمناصب، والسيارات الفارهة، والقصور، والتعيينات، والسيطرة الأمنية، تصرفوا بعقلية "الدولة السلطوية" التي ترى المواطن أو الكادر مجرد رعية لا حق له في السؤال.

السابع من أكتوبر وما تلاه من انكشاف سياسي وبنيوي كسر هذه الحيلة؛ فالقواعد الشابة والأسرى والشارع لم يعودوا يقبلون بـ"صكوك الغفران الثورية" لتبرير الاستبداد الداخلي.

في ضوء المبادئ الدستورية العليا المتعارف عليها إنسانياً، لا بد من صياغة "**الميثاق الدستوري الأعلى لحركات التحرر الوطني**". هذا الميثاق ليس ترفاً فكرياً، بل هو **شرط بقاء وجودي**؛ وأي فصيل لا يلتزم به عملياً، هو تنظيم يحكم على نفسه بالاندثار أو العصيان الداخلي.

<u>مقترح "الميثاق الدستوري الأعلى لضبط بنية وحوكمة حركات التحرر الوطني":</u>

تمهيد:

إن مشروعية بندقية المقاومة والعمل الدبلوماسي تُستمد حصراً من عدالتها الأخلاقية وتعبيرها عن إرادة الشعب وكوادره. ولا يجوز بأي حال من الأحوال استخدام تضحيات الشعب أو ظروف الاحتلال كذريعة لإنتاج سلطوية داخلية أو توريث للنفوذ. بناءً عليه، يُعد هذا الميثاق مرجعية دستورية فوق–تنظيمية ملزمة لجميع فصائل وحركات التحرر.

الباب الأول: العدالة القضائية والمحاسبة (حصن الكادر)

- **المبدأ الأول: سيادة القانون الحركي واستقلال القضاء:** تلتزم الحركة بإنشاء محكمة حركية/قضائية مستقلة تماماً عن اللجنة التنفيذية أو المكتب السياسي. يُختار قضاؤها من قامات قانونية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة، ولا تملك القيادة العليا صلاحية عزلهم أو التدخل في أحكامهم.
- **المبدأ الثاني: تجريم سياسة "صكوك الغفران التمييزية":** العدالة نافذة على الجميع من رأس الهرم إلى قاعدته. يُلغى أي امتياز أو حصانة لأبناء القيادات أو المتنفذين. الخطأ أو الفساد المالي والأمني من قيادي يُعاقب عليه بضعف عقوبة الكادر العادي، لاعتبارات الأمانة القيادية.

- **المبدأ الثالث: المحاكمة العادلة وحظر العقاب السياسي:** يُحظر حظراً مطلقاً استخدام الفصل التنظيمي، أو قطع الرواتب، أو التشويه الأخلاقي والأمني كأداة لتصفية الخصوم السياسيين أو قمع الآراء المعارضة داخل الحركة، دون محاكمة علنية وشفافة تتوفر فيها كافة ضمانات الدفاع.

الباب الثاني: الشفافية والتشريع (الحق في المعرفة)

- **المبدأ الرابع: علنية التشريعات واللوائح:** من حق كل عضو منتسب للحركة، بل ومن حق الحاضنة الشعبية، الاطلاع الكامل على الدستور الداخلي للحركة، لوائحها، أنظمتها، وتعديلاتها. يُعد أي قانون أو قرار سري غير منشور في الجريدة التنظيمية باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر.
- **المبدأ الخامس: المكاشفة والشفافية المالية:** تلتزم القيادة بنشر تقرير مالي دوري (سنوي) يخضع لتدقيق مالي مستقل، يوضح مصادر تمويل الحركة وأوجه إنفاقها (مع استثناء التفاصيل العسكرية البحتة المحمية بضوابط الأمن القومي)، لضمان عدم تحول المال الوطني إلى رأسمال فئوي أو عائلي.

الباب الثالث: الديمقراطية وتداول السلطة (أطر التصعيد القيادي)

- **المبدأ السادس: الشفافية المطلقة للوائح الانتخابية:** تُصاغ اللوائح والأنظمة الانتخابية للمؤتمرات الحركية بواسطة لجنة مستقلة منتخبة، ويُمنع منعاً باتاً "هندسة العضوية" أو إقصاء الكوادر بناءً على تقارير أمنية أو سياسية مزاجية من القيادة المتنفذة.
- **المبدأ السابع: دورية الانتخابات وحظر التمديد التلقائي:** تُجرى الانتخابات في كافة الأطر (من الشعبة إلى المكتب السياسي/الجنة المركزية) في مواعيدها بانتظام صارم. وتُسقط شرعية أي قيادة تتجاوز مدتها القانونية تحت أي ذريعة (بما في ذلك ذريعة الوضع الأمني)، وتتحول تلقائياً إلى قيادة تسيير أعمال مؤقتة بلا صلاحيات استراتيجية.
- **المبدأ الثامن: تكافؤ الفرص والعدالة الديمقراطية:** توفير منصات وفرص متساوية لجميع المرشحين داخل الحركة لعرض برامجهم ورؤاهم التجديدية، وحظر استخدام مقدرات الحركة المالية أو الإعلامية أو الأمنية لصالح القائمة الحاكمة أو مرشحي السلطة ضد الكوادر الشابة المستقلة.

الباب الرابع: الجدارة والكفاءة (توطين العقول)

- **المبدأ التاسع: الرجل المناسب في المكان المناسب (الجدارة المستحقة):** تُلغى معايير "الولاء الشخصي" أو "القرابة" أو "التوريث الجيلي" في التعيينات القيادية، أو البعثات الدبلوماسية، أو المناصب الإدارية. يُعتمد "نظام النقاط والجدارة" القائم على الكفاءة المهنية، التحصيل العلمي، والتاريخ النضالي الميداني المقاس.
- **المبدأ العاشر: الكوتة الجيلية (تكامل الأجيال لا صراعها):** يُحدد سقف زمني للبقاء في المواقع القيادية العليا (دورتين متتاليتين كحد أقصى)، مع فرض نسبة إلزامية لا تقل عن **40%** للشباب (تحت سن 40) والنساء والأسرى المحررين في كافة المجالس التشريعية والقيادية، لضمان الضخ المستمر للدماء الشابة ومنع تكلس النخبة.

الباب الخامس: دلالات الالتزام والمآل (شرط البقاء)

1. **دلالة الالتزام (الشرعية المتجددة والاتساع):** الحركات التي تتبنى هذا الميثاق وتطبقه عملياً، ستتحول إلى حركات عابرة للأجيال، محصنة من الاختراق الأمني (لأن العدالة والشفافية تمنعان الابتزاز)، وستبقى

حاضنتها الشعبية ملتفة حولها لأنها ترى فيها نموذجاً أخلاقياً متفوقاً على الاحتلال وعلى الأنظمة السلطوية.

2. **دلالة المخالفة (حتمية الاندثار أو العصيان):** أي حركة تصر قيادتها على ممارسة "ازدواجية الخطاب" والتهرب من هذا الميثاق، ستواجه حتماً:
   - **العصيان الداخلي (خروج الصف):** تمرّد الكوادر الشابة ميدانياً وتشكيل أطر موازية خارج السيطرة المركزية (وهو ما بدأنا نراه بالفعل).
   - **الانفضاض الشعبي:** تحول التنظيم في نظر الشارع من "حركة تحرر" إلى "شركة نفعية"، مما يجفف منابع التجنيد البشري الطوعي.
   - **الموت السريري:** التشظي والصراع المسلح بين أجنحة القيادة المتنفذة فور غياب رأس الهرم، مما يسهل تصفيتها واندثارها تاريخياً.

المحور الحادي عشر: "الجذر المعرفي والثقافي" الذي تتفرع منه كل الممارسات السلطوية داخل الحركات والتنظيمات.

إن الانتقال من نقاش "الهياكل السياسية" إلى نقاش "**الفلسفة الأبوية** (Patriarchal/ Paternalistic Leadership)" هو الذي يفسر "لماذا" تتصرف القيادات بهذه الطريقة، ويفكك العقلية الباطنية التي تحكم سلوكهم.

التفكيك الفلسفي نتناوله في محورين جوهريين (التحليل البنيوي، ثم الآثار المترتبة)، وفي ما يأتي:

أولاً: فلسفة القيادة الأبوية واحتجاز "سن الرشد التنظيمي":

تتأسس فلسفة الحوكمة داخل معظم الفصائل على ثقافة "**الأبوية السلطوية الديدكتيكية**"، وهي عقلية لا ترى في العضو أو الكادر شريكاً في الفكرة، بل "قاصراً" يحتاج إلى وصاية دائمة. ويمكن تفكيك هذه الفلسفة إلى ثلاثة أبعاد:

1. **افتراض "عدم الأهلية (Infantilization of Cadres):** تنظر القيادة التاريخية أو العليا إلى القواعد والكوادر الشابة وكأنهم في حالة "طفولة تنظيمية" دائمة.

   المنطق غير المعلن للقيادة هو": نحن نملك الخبرة والتاريخ والمعلومات التي لا تملكونها، ولذلك نحن أقدر على تحديد مصالحكم ومصالح القضية ."هذا الافتراض يغلق أفق المشاركة، ويحول آلية اتخاذ القرار من "شورى وديمقراطية" إلى "أوامر وفتاوى تنظيمية" يجب طاعتها دون نقاش.
2. **استغلال "القداسة الثورية** "تستعير القيادة الأبوية سلطة "الأب العائلي" في الموروث الاجتماعي وتدمجها بـ"القداسة الثورية". يصبح انتقاد القائد أو التشكيك في خياراته مرادفاً لـ"عقوق الوالدين" أو "خيانة دماء الشهداء وتضحيات الحركة". هذه التوليفة الثقافية تصنع جداراً نفسياً يمنع الكوادر من المطالبة بحقوقها خوفاً من الوصم الأخلاقي والتنظيمي.
3. **انفصام "المكاشفة": الخارجية والداخلية:** هذا الأسلوب الأبوي يُنتج ظاهرة سلوكية غريبة يمكن تسميتها: **الاستعداد التام لتلبية أي طلب خارجي (دولي، حقوقي، أو إعلامي) للنقاش والتوضيح، مقابل الرفض المطلق لأي مؤتمر أو محاسبة داخلية.**

تفسير ذلك: الأب المستبد يهتم جداً بصورته أمام "الجيران والوجهاء" (المجتمع الدولي، الدول المانحة، الإعلام) فيبدو ديمقراطياً وحقوقياً، لكنه داخل "المنزل التنظيمي" يمارس قمعاً مطلقاً، ويرى في المطالبة بعقد مؤتمر داخلي لاستعراض الواقع التنظيمي نوعاً من "التمرّد والانقلاب على رب الأسرة" الذي يجب قصفه فوراً.

ثانياً: أثر الفلسفة الأبوية على تحييد حقوق الإنسان داخل الحركات:

هذه العقلية الأبوية ليست مجرد أسلوب إدارة، بل هي **مذبحة صامتة لحقوق الإنسان والحقوق التنظيمية** للكادر، وتظهر آثارها في الآتي:

- **غياب أطر الحماية (لجان حقوق الإنسان والمقترحات):** ترفض القيادات الأبوية بشكل قاطع إيجاد "لجنة مستقلة لحقوق الإنسان" أو "لجنة لتلقي المقترحات والمظالم" داخل الحركة؛ لأن وجود مثل هذه اللجان يعني اعترافاً ضمنياً بأن "الأب قد يظلم"، وأن هناك مرجعية وقانوناً أعلى من رغبة القائد.
  هم يرون في هذه اللجان هيئات "ندية" تسحب من القيادة سلطتها المطلقة في العقاب، والفصل، والمنح، والمنع.
- **تحويل "الحق" إلى "مَكرُمة":** في ظل الأبوية السياسية، يختفي مفهوم "الحق الدستوري والتنظيمي" للكادر (كحق التعبير، وحق الترشح، وحق الاطلاع). وبدلاً من ذلك، يتحول كل شيء إلى "مكرمة وعطية" يجود بها القائد على مريديه المطيعين، ويحرم منها المغضوب عليهم، مما يحول التنظيم من حركة تحرر وطني إلى "تكية زبائنية" يُشترى فيها الولاء بالامتيازات.
- **النتيجة الوجودية (حتمية الانفجار الجيلي):** إن الإغلاق التام لأفق المشاركة، واحتجاز الكوادر في خانة "دون سن الرشد"، وتأليه القرار الفردي، هو المحرك الأساسي لحالة **الاحتقان الداخلي**. الجيل الشاب الحالي (جيل الفضاء الرقمي والمواجهة المفتوحة) يمتلك وعياً حقوقياً وسياسياً يرفض هذه الوصاية؛ ولذلك، فإن استمرار الفلسفة الأبوية هو أسرع طريق لـ"تصدع الصف الخارجي" وعصيان القواعد على القيادات التي تعيش في برجها العاجي.

خلاصة:

هذه النقطة بالذات هي **البوصلة الأخلاقية والنفسية** للموضوع بأكمله، إنها تكشف أن أزمة الحركات الفلسطينية ليست أزمة "نقص في التمويل" أو "ضغوط احتلال" فحسب، بل هي **أزمة عقلية بنيوية** ترفض الحداثة السياسية وتصر على إدارة حركة تحرر في القرن الحادي والعشرين بعقلية المشيخة والأبوية التقليدية.

الخاتمة:

نحو استراتيجية البقاء: إما التجديد المؤسسي أو الاندثار الشبكي

"في الختام، يتبين بالدليل التحليلي والميداني أن أزمة حركات التحرر الوطني الفلسطيني اليوم لم تعد تقتصر على مجابهة ترسانة الاحتلال العسكرية، بل باتت تكمن في 'أزمتها البنيوية الذاتية' وتكلس أطرها الحزبية التي استعارت أسوأ ما في النظم السلطوية من هندسة للانتخابات وتغييب لسيادة القانون وتوريث للنفوذ. لقد وضع السابع من أكتوبر الجميع أمام الحقيقة العارية: فلا مشروع التسوية الدبلوماسية المنفردة قادر على انتزاع دولة بلا أوراق قوة، ولا مشروع المقاومة المسلحة المنفصلة قادر على استدامة المنجز بلا مظلة سياسية وحاضنة مدنية تحمي كاهل الشعب المثقل بالآلام. إن الممر الإجباري الوحيد لإنقاذ الأفق الوطني يفرض الانتقال من مربع 'المحاصصة الفصائلية وإدارة الانقسام' إلى مربع 'المؤسسة الوطنية الجامعة' عبر تشكيل حكومة كفاءات مستقلة تدير الأرض، وضخ دماء شابة من كتل الميدان والحركة الأسيرة القادرة على صياغة المشترك الأخلاقي والنضالي. إن حركات التحرر إن لم تشهد ثورة إصلاحية بيضاء تعيد إنتاج نخبها من الأسفل إلى الأعلى بناءً على الكفاءة لا الولاء، فإنها تواجه خطر التآكل والاندثار التاريخي، ليحل محلها جيل شبكي جديد يصنع أدواته الفطرية بنفسه، خارج أروقة التنظيمات التقليدية، مدفوعاً بحتمية البقاء وضرورة التحرير."